

نحو قوة أورو-متوسطة للشرطة وتسيير الحدود

أ/آمال حجيج

أستاذة بقسم العلوم السياسية
جامعة أم البواقي (الجزائر)

ملخص :

تهتم الدراسة بتفحص واقع عملية "مأسسة" الشرطة وتسيير الحدود في البحر الابيض المتوسط من خلال التركيز على سؤال محوري مفاده: هل من شأن التعاون الأورو-متوسطي في مجالي الشرطة وتسيير الحدود أن يشكل قوة دفاعية-أمنية مشتركة لكل من الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين أم لا؟

بعد التطرق إلى المقاربات المساعدة على التحليل، تركز الدراسة على دور الأوروجيست (Eurojust) والأوروبول (Europol) والسيبول (CEPOL) وبشكل خاص، دور الفرونكتس (Frontex) في بلورة مشروع تسيير الحدود والشرطة الأورو-متوسطيين من خلال إقامة شبكة مختصين من الضباط ومدربي الشرطة عن طريق خلق مادة تعليمية (تلقين مقاييس معينة والتدريب على دراسات الحالة)، وتقارير دقيقة في مجال الشرطة وكذلك الاشتراك في المعلومات حول قوانين خاصة ومحددة...إلخ.

تنتقل الدراسة لتبين بأن فعالية الشرطة وتسيير الحدود يعتمد على التعاون مع جيران الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية خاصة في مجال التهديدات ذات الطبيعة العابرة-للقوميات مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تهريب المخدرات، تبييض الاموال...إلخ.

في النهاية، وانطلاقا من القسمين السابقين للدراسة، تحاول هذه الأخيرة إثارة بعض القضايا الاساسية والحساسة بخصوص فرص مناولة تكنولوجيات المراقبة إلى الأنظمة الاستبدادية في الجنوب. وهي معضلة تقر بضرورة تعاون الاتحاد الاوروبي مع الوكالات الاستخباراتية ووكالات تطبيق القانون خاصة في مجالي الشرطة وتسيير الحدود؛ وهي الوكالات التي لا تتمتع باستقلاليتها الكاملة عن السلطات التنفيذية، كما أنها لا تطبق المبادئ الاساسية للعدالة. وبذلك ضرورة تقييم مشروعية ممارسات الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء في علاقاتهم مع بلدان الجوار المتوسطي في مجالي الشرطة وتسيير الحدود لمواجهة ذلك الاطار الاوسع من الالتزامات الدولية المستمدة من تفاعل مختلف النظم القانونية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الشرطي والقضائي، "مأسسة" الشرطة، "مأسسة" تسيير الحدود، وكالات سياسة "العدالة والشؤون الداخلية"، سياسة الجوار الأوروبية، استراتيجيات الدفاع الوطني.

Abstract

This study offers an analysis of the “institutionalization” of police and border management in the Mediterranean. One of the guiding questions throughout the study will be whether the Euro-Med cooperation in police and border management fields constitutes a common defensive and security force to both of EU and their southern neighbors or not.

Following an inductive approach, this study investigates the role of Eurojust, Europol, CEPOL and especially Frontex through the creation of a net work of specialized police officers and trainers by the creation of specific didactical material (training modules and case studies) and by the creation of thematic police report and information sharing on specific legislations...etc. (part 1). Second, It will then be argued that effective police and border management is depending on cooperation with EU’s neighbors within the framework of the European Neighborhood policy (ENP, especially in the field of transnational threats such as terrorism, Irregular Immigration, drug trafficking, money laundering.. etc (part 2).

Finally, drawing from the two previous sections, this study will attempt to raise some crucial issues about the opportunity of externalizing surveillance technologies to authoritarian regimes in the South. The EU finds itself confronted to a dilemma in which it seeks police and border management cooperation in the Mediterranean with law enforcement agencies which are not enjoying full independency from the executive power, and do not apply basic principles of justice. Accordingly, the lawfulness of the practices of the EU and its Member States in their relations with Neighboring Mediterranean countries in the field of police and border management is to be assessed against that broader framework of States’ obligations derived from the interaction of different legal orders (part 3).

Key words:

Judicial and Police Cooperation, Police “Institutionalization”, Border Management “Institutionalization”, JHA Agencies, ENP, National Defense strategy.

مقدمة

"إن الحدود الؤوم لم آعد بؤن الأمم، وإنما بؤن الأغففاء والفقراء، بؤن الأآرار وغير الأآرار وبؤن المآضوضفن والمهانفن". هف مقولة قالها الأمين العام الأمفف الأسبق كوفف عنان، لؤؤكد مدى آأأفر الوضف العالمف لآطور آآفاعلات الدوففة الؤوم على الحدود بؤن الدول، سواء آلك آآفاعلات الآف آآآآ على المسآوى الدوفلف (دولة-دولة) أو على المسآوى المآآمعف (مآآمع-مآآمع)، آراء آآآاعل القائم بؤن ما هو مآلف وما هو دولف أو بالأآرف، ما أضآف فسمى بـ ("glocalization"). الأمر الؤف آعل من مسألة آآقل الأشآاص والسلف عبر الحدود الدوففة أمرا سهلا الؤوم أكثر من أف وقت مآضف، آفآ فسآغل المآرمون هذا آآطور لآبور الحدود البآرففة لآرتكاب الآرائم الآطرفة. هذه الأآفرفة، الآف آآآعها مسارات وعملفاء مآآآلففة من آآعاون الدوفلف، فنبغف مآآآآها من وآهات نظر مآآفة-عالمفة.

علاوة على ذلك، فآآبر أمن الحدود الفآال أآد المآآهر الأساسية لمكافآة الآرائم العابرة للأوطان من آلال آآآفب عقد المؤآمرات الدوففة والإقلفمفة الآف آآمع أعضاء سلطات آآبفب القوانفن والادعاء والقضاء لآآادل الإفادة من الآآارب والابآآارات المآآركة والآبرات فف مآال الإآرام المنظم العابر للحدود.

وبما أنه فسآآفل الفصل فف عالم الؤوم بؤن الأمن القومي لكل دولة من الدول المآورة، آصوصاً فف زمن الآهفدات "الهآففة"، أضآف آسبفر الحدود فف المآوسط وسفلة لضان الأمن الداخلي الآاص بالآآآاد الأوروبف وآفرانه المآوسطففن على آد سواء. فف هذا الصآد، ظهر آآعاون الأورو-مآوسطف فف مآالف الشرآة وآسبفر الحدود كأولوففة لآطوفر الإطار القضائف والمؤسسائف والقانونف الضرورف للمقاضيافة الفعالة لهذه المآآالفات والآرائم على الحدود. فهل من شأن آآعاون الأورو-مآوسطف فف مآالف الشرآة وآسبفر الحدود أن فشكل قوة دفاعفة-أمففة مآآركة لكل من الآآآاد الأوروبف وآفرانه الآنوبففن أم لا؟

إن الإآابة على هذه الإشكالففة، آسآدعف الآعرض للنقاط الرئفسة الآآفة:

- 1- من الحدود إلى "مراقبة الحدود" إلى "آسبفر الحدود".
- 2- الآعاون فف مآالف الشرآة وآسبفر الحدود فف المآوسط كمنوآآ لمناولة قضافا سفاسة "العذالة والشؤون الداخلية".
- 3- وآالات سفاسة "العذالة والشؤون الداخلية" وآسبفر الحدود بعء معاهدة لشبونة.
- 4- وآالات سفاسة "العذالة والشؤون الداخلية" والآعاون الأورو-مآوسطف فف مآالف الشرآة وآسبفر الحدود.
- 5- سفاسة أوروففة للآوار أم "مأسسة" للآعاون فف مآالف الشرآة وآسبفر الحدود؟

6- التعاون الأورو-متوسطي في مجال الشرطة وتسيير الحدود: التحديات المؤسسية، التكنولوجيا والأخلاقية.

7- آفاق التعاون الأورو-متوسطي في مجال الشرطة وتسيير الحدود: نحو قوة دفاعية-أمنية مشتركة؟

1- من الحدود إلى "مراقبة الحدود" إلى "تسيير الحدود"

يرتبط مصطلح "الحدود" ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم الوستقالي للسيادة¹، فمن جهة، نجد وزارات الشؤون الخارجية للدول تلعب دور "حارس البوابة" (gatekeeper) إذا ما نظرنا من خلالها إلى العالم الخارجي. لذلك، نجد هذه الوزارات اليوم تهتم بخيار إشراك الفواعل الأخرى أو التخلي عنها فيما يخص دورها المنوط بـ"حارس البوابة"². ومن جهة أخرى، أصبحت فكرة "البوابة" هذه في عالم شديد التغير كعالم اليوم فكرة مهيمنة للغاية؛ تتوقف على افتراض مفاده أن الشؤون الداخلية والخارجية تتخذ مجالين سياسيين مختلفين: الأول داخل الحدود الإقليمية للدولة الواحدة، والثاني خارج حدودها. إن ذلك يعني سيطرة حصرية على الواجهة المحلية-الدولية. علاوة على ذلك، نجد اليوم الدولة القومية التقليدية تعمل من ناحية، على نقل الصلاحيات والاختصاصات والقدرات إلى الهيئات فوق-القومية، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خاصة وأن هذه الكيانات الإقليمية هي نشطة للغاية وبدرجات متفاوتة من الاستقلالية الدستورية والسياسية، على صعيد العلاقات الدولية. ومن ناحية أخرى، غالباً ما ترى الحكومة المركزية أن الحكومات الإقليمية وبحكم حجم الصلاحيات المخولة لها، تعمل على إضعاف وتقويض مسؤولية تنفيذ سياستها الخارجية³.

وفي السياق المتوسطي، اقترن التحول في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة بظاهرة "لا أقلمة" «déterritorialisation» التهديدات، كما اقترن بإعادة النظر في مفهوم الحدود في حد ذاتها. إن الحدود الراهنة التي تنشأ البنى الاجتماعية والأطر المعرفية، هي نتاج ظهور جماعات أمنية جديدة التي تعمل على إقامة حدود جديدة بين "الداخل" و"الخارج". نتيجة لذلك، يعرف الاتحاد الأوروبي، ككيان جغرافي، حدوده حسب مدركاته وممارساته لمجالات الأمن الخاصة به، الشيء الذي أدى إلى ظهور خطاب جديد "لا يفرق بتاتا بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي"؛ حيث يتميز هذا الخطاب بنظرته الموسعة لمفهوم الأمن، بما يتضمنه هذا الأخير من قضايا الطاقة، حقوق الإنسان، مسألة الهجرة، وأيضاً الجريمة المنظمة⁴. إن ظاهرة هذا التفاعل القائم بين الحدود الداخلية والخارجية، ظاهرة أثبتتها باحثون مختصين، أمثال ساندرافونيكس (Sandra Lavenex)، سارة وولف (Sarah Wolff)، نيكول ويشمان (Nicole Wichmann) وتيري بالزاق (Terry Balzacq).

أما بالنسبة لدول جوار الجنوب المتوسطي، فقد أصبحت التهديدات غير دولية (نسبة إلى الدولة) المصدر، "تهديدات هجينة" تثير اليوم مخاوف كبيرة، بسبب أشكالها المتعددة وطبيعتها المستعصية الفهم، نظراً لالتباس معالم وهوية الفواعل المعنية، وتداخل العوامل في نشأتها وتطورها وتفاعلاتها

ونشاطها القائم، بالأساس، على الحرب غير المتوازية، فضلاً عن طبيعتها العابرة للأوطان، في أغلب الأحيان.⁵ كما أصبحت هذه "التهديدات الهجينة" السبب الرئيس للاضطرابات على حدود هذه الدول، نتيجة ضعف الدولة أو غيابها.⁶ لذلك، طغت إلى السطح مسألة تأمين الحدود باعتبارها معادلة بسيطة، لأنها تقتضي وجود طرفين مقتدرين، يتفقان على تأمين حدودهما المشتركة، أي وجود دولتين تسعى كل منهما إلى جعل حدودها آمنة ومستقرة.⁷

ومن أجل التعامل مع هذه التهديدات الامنية وحدودها الخارجية الجديدة، وجه الاتحاد الاوروبي نشاطه نحو "تسيير الحدود" كحل يفرضه القرب الجغرافي لجيرانه الجنوبيين باعتبارهم مصدر تهديد وعدم الاستقرار في المنطقة. وبذلك، يعتبر تسيير الحدود ضمانا للأمن الداخلي الخاص بالاتحاد الاوروبي، كما أصبح يُعنى بإدارة الحدود بشكل أكثر دقة من ذي قبل.⁸ كما تدعى أيضا عمليات تسيير الحدود هذه باسم "جهاز التحكم عن بعد" (Remote control)⁹ بحكم أنها تعمل على نقل محل الحكم أيضا بعيدا عن الإقليم المشترك؛ مما يعتبر محركا لبلدان العالم الثالث نحو مراقبة الحدود من خلال تبني مبدأ "البلد الثالث الآمن" "safe third country" rule.¹⁰

وبشكل أدق، تهتم عملية تسيير الحدود هذه بـ"إدارة الحدود وهي مجموعة القواعد، التقنيات والإجراءات التي تنظم النشاطات وحركة المرور المحددة عبر مجالات ومناطق محددة عبر الحدود. حيث تم تعريفها وتحديدها من حيث إجراء تحقيقات دقيقة على الحدود ومراقبتها، اجراء تحقيقات بخصوص الأشخاص وممتلكاتهم ومراكبهم عند نقاط العبور (الانطلاق والوصول) المرخص بها، أين تتم مراقبة هؤلاء الأشخاص وممتلكاتهم مراقبة دقيقة".¹¹

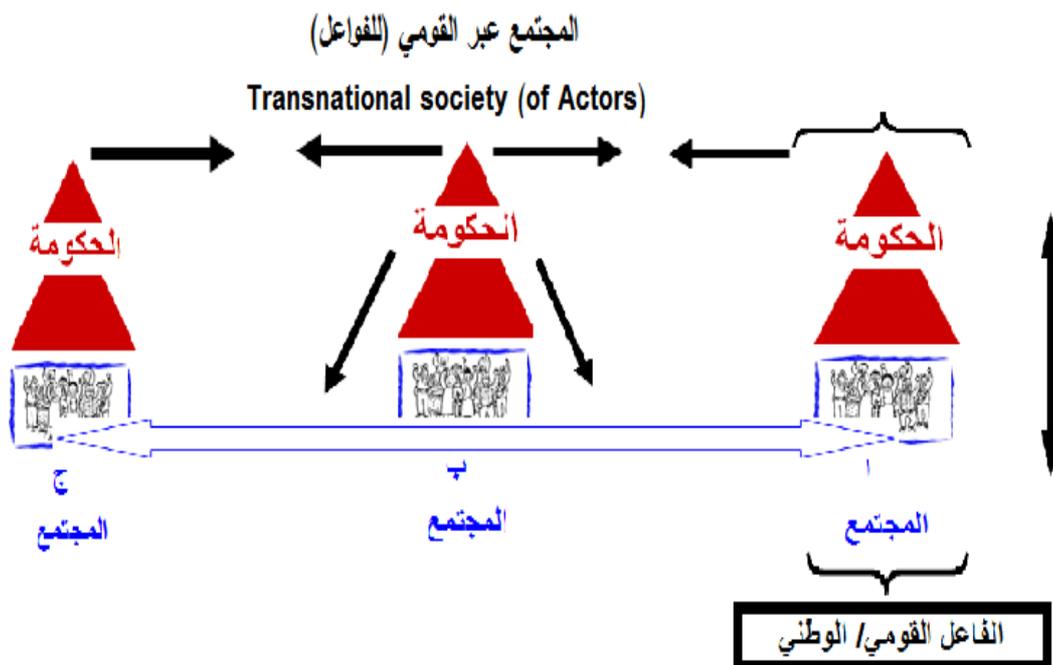
2- التعاون في مجال الشرطة وتسيير الحدود في المتوسط كنموذج لمناولة قضايا سياسة "العدالة والشؤون الداخلية"

يتميز التعاون في مجالي الشرطة وتسيير الحدود بشبكات مكثفة تعمل على تجميع المعلومات وتبادل أفضل الممارسات. وهي شبكات تعنى بتفعيل انشطتها وكالات تطبيق القانون كفواعل محورية في مجال التعاون الشرطي والقضائي، بالإضافة إلى التعاون في مجال تسيير الحدود، كما هو الحال بالنسبة للأوروبول (Europol) والأوروجيست (Eurojust) والسيبول (CEPOL)، بالإضافة إلى الفرونباكس (Frontex) الوكالة الأوروبية الخاصة بتسيير الحدود.

يعتبر هذا النوع من التعاون نموذجا من نماذج سياسة "العدالة والشؤون الداخلية"؛ وهو بعد جديد أضفته معاهدة ماستريخت 1993 على بنية الاتحاد، حيث يعنى هذا التعاون بشق القضايا الجزائية؛ تسليم المتهمين أو بالتعاون القضائي. وهو يهدف إلى مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، المتاجرة بالمخدرات، الاتجار بالشرف، والمتاجرة بمعناها الواسع، كما يهدف إلى الوقاية من هذه التهديدات. وبفضل التطور المتزايد للبعد الخارجي لسياسة "العدالة والشؤون الداخلية"، قدمت هذه السياسة للإتحاد الأوروبي وسائل جديدة يمكن أن تستعمل في مجال العلاقات الخارجية، مثل إبرام الاتفاقات من

قبل الوكالات المتخصصة في مجال "العدالة والشؤون الداخلية" وفي مقدمتها: الأورو جيس ت¹² Eurojust والأوروبول¹³ Europol والفرون تكس¹⁴ Frontex.

يحدث التعاون في مجال تسيير الحدود والشرطة في دائرة واسعة من المجالات (تهريب المخدرات، القضايا المدنية والإجرامية، الهجرة) وهو يمثل بشكل جيد العملية "العابرة للركائز" Cross-pillarization وكيف أنها تنتقل من المسائل "الجماعية" (Communitarized matters) إلى المسائل ما بين الحكومية (intergovernmental matters)، وبذلك الانصياع تحت الأنماط المختلفة لصنع السياسة.¹⁵ في هذا السياق، تعتبر "الجمعة" أو "الجماعية" (Communitarization) النهج الذي تتم بموجبه عمليات نقل قضايا سياسة "العدالة والشؤون الداخلية" من الداخل إلى الخارج، بما فيها قضايا التعاون في مجالي الشرطة وتسيير الحدود، وهي تعني نقل مجال ينطوي تحت النهج بين-الحكومي (الركيزتان الثانية والثالثة) إلى النهج الجماعي



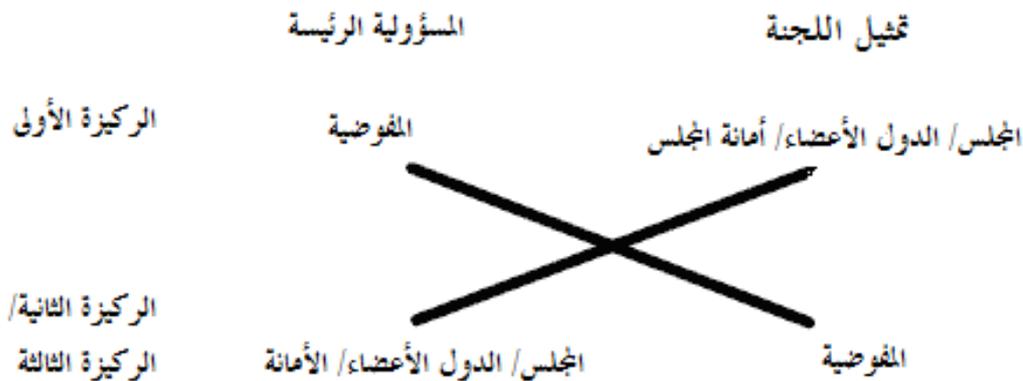
(communitarian method) (الركيزة الأولى). حيث تعتبر هذه الأخيرة ركيزة فوق قومية تخص بعض السياسات الأوروبية المندمجة (السياسة الزراعية المشتركة، الإتحاد الجمركي، السوق الداخلية، السياسة التجارية، سياسة النقل، العملة الموحدة... إلخ). وبذلك، تكون الدول قد نقلت جزءا هاما من صلاحياتها السيادية إلى الإتحاد الأوروبي وهذا ما يسمى بـ "الجماعية" (Communitarianism) وهي عملية النقل من الركيزتين الثانية والثالثة إلى الأولى.

3- وكالات سياسة "العدالة والشؤون الداخلية" وتسيير الحدود بعد معاهدة لشبونة

منذ بداية السنوات التسعينيات من القرن الحالي، أصبح التعاون عبر الحدودي الشرطي والقضائي بالإضافة إلى تسيير الحدود مجالاً هاماً جداً بالنسبة للاتحاد الأوروبي. حيث تعتبر معاهدة لشبونة في هذا الشأن، حافزاً كبيراً لمزيد من التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد الأمن الداخلي وكذلك على صعيد السياسة الخارجية. وهذا ما تم عرضه في برامج السياسة الشاملة الجديدة المتعلقة بـ "الحرية، الأمن والعدالة" - أو ما يسمى ببرنامج ستوكهولم.¹⁶ علاوة على ذلك، تم تأسيس وكالات مختصة بهدف تسيير وإدارة الحدود في إطار مسعى الاتحاد الأوروبي لإقامة "منطقة للحرية، الأمن والعدالة"، حيث يمكن التمييز هنا بين الوكالات التي تم تأسيسها في إطار الركيزة الأولى وتلك التي تم تأسيسها بموجب سياسة الركيزة الثالثة. في هذا الصدد، تعد وكالة الفرونكس، الوكالة الوحيدة التي تم تأسيسها بموجب حكم الركيزة الأولى، وهي وكالة تهتم بالأساس بإدارة وتسيير التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الاعضاء للاتحاد.¹⁷

تعتبر الأوروبيةجست والأوروبول، بالإضافة إلى السيبول هيئات تم تأسيسها بموجب حكم الركيزة الثالثة. حيث تأسست كل من الأوروبيةجست والسيبول بموجب قرار المجلس، أما الأوروبيةول فقد تم تأسيسها منذ البداية بموجب المادة (K.3) بعد معاهدة ماستريخت.¹⁸

بنية العلاقات التنفيذية للسياستين الداخلية والخارجية للإتحاد الأوروبي



Source: Stephan Stetter, EU foreign and Interior Policy: Cross-pillar politics and the social construction of sovereignty. 1st. (London: Routledge, 2007), p. 5.

في الحقيقة، إن تعيين الاوروبول بموجب اتفاق دولي جعل من هذا الأخير مسارا صعبا يحتاج لوقت طويل لتعديل الاسس القانونية الكفيلة بتغطية مهام جديدة. وعلاوة على ذلك، فإن الوضعية القانونية الدقيقة للأوروبول كهيئة اوروبية تتمتع بأسس قانونية بموجب القانون الدولي العام كان غير واضح. الامر الذي تم تداركه في 2009، عندما تبني المجلس قرار تحويل المنظمة إلى هيئة اوروبية¹⁹.

تعنى هذه الوكالات بالتعاون في مجال التسيير العملياتي واسع النطاق بخصوص أنظمة تكنولوجيا المعلومات في اطار سياسة "العدالة والشؤون الداخلية" مثل نظام معلومات شنغن (SIS) (System Schengen Information)، ونظام معلومات التأشيرات (VIS) (Visa Information System)، ونظام اليوروداك (EURODAC)²⁰، وهي مجموعة من قواعد بيانات تغطي المعلومات والبيانات المتعلقة بالهجرة واللجوء والتأشيرة فضلا عن التعاون في مجالي الشرطة والقضاء²¹.

يمكن القول أن وكالات الركيزة الثالثة السابقة الذكر، لا يجب أن ينظر اليها على أنها "هيئات تنظيمية" على الإطلاق كما تم تحديده من قبل المجلس؛ فهي بمثابة آليات للتعاون بين السلطات الوطنية، ينحصر دورها في التنبؤ بخصوص الدور المحدود للمفوضية²². ونظرا لدمج الركائز بموجب معاهدة لشبونة، يمكن للمرء أن يتوقع بشكل معقول دورا متزايدا للمفوضية، فضلا عن مزيد من الموائمة بين وكالات الركيزة الثالثة هذه وبين وكالات الجماعة "الكلاسيكية". فعلى سبيل المثال، وفي إطار قرار الاوروبول، فإن المفوضية لها وضع ثابت على مستوى التسيير للوكالة، بينما وبموجب الاتفاقية، لا تتمتع المفوضية إلا بفرصة استدعائها لتؤدي مهامها الرقابية²³. وكما كان الحال بالنسبة للعديد من الوكالات، فإن تفويض الصلاحيات والسلطات للأوروبول والاوروجيست يمكن اعتباره سحبا لصلاحيات وسلطات الادارات الوطنية أكثر من اعتباره وفدا حقيقيا للسلطات والقوى من مؤسسات الاتحاد الاوروبي إلى الهيئات المستقلة²⁴. إن قوة التعاون العملياتي المنسق بين الشرطة الوطنية أو السلطات القضائية قد تم نقلها من البلدان الأعضاء للاتحاد إلى الاوروبول والاوروجيست. كما تعتبر الفرونكس المثال الأكثر تعقيدا بخصوص الديناميكيات المؤسساتية للتعاون العملياتي في اطار سياسة "العدالة والشؤون الداخلية"²⁵.

4- وكالات سياسة "العدالة والشؤون الداخلية" والتعاون الأورو-متوسطي في مجالي الشرطة وتسيير الحدود

إن التعاون الأورو-متوسطي في مجالي الشرطة وتسيير الحدود يعود بالدرجة الأولى إلى مسألتين هامتين: تتعلق الأولى بصعوبة وجود شرطة دولية تمكن لعناصرها من البحث عبر العالم عن الأدلة المتعلقة بارتكاب الجرائم وتوقيف مرتكبيها. أما ثانيها فتتعلق بحقيقة مفادها أن شرطة أي دولة لا يمكنها القيام بأعمالها ومهامها في إقليم دولة أخرى ولا حتى تنفيذ أي عمل يطلب منها من طرف

دولة أجنبية في أقاليمها بالذات، فظهرت على إثر ذلك وكالات تطبيق القانون وتسيير الحدود. فما هي المهام المنوطة بها في إطار بلورة مشروع الشرطة وتسيير الحدود الأورو-متوسطين؟

■ الأوروبول

تقدم الأوروبول الدعم الاستخباراتي والتحليلي للدول الاعضاء في اتصال مع الاحداث الدولية الكبرى، كما تعمل على اعداد: تقييم التهديدات، التحليلات الاستراتيجية وتقارير الحالات العامة²⁶. تعمل فرق (Task force) وهي فرق تضم ممثلين عن أقسام الأوروبول المختصة في مجال التعاون الشرطي، كنقطة اتصال مركزية للتنسيق بين النشاطات المتعلقة بتأمين تسيير الحدود على الصعيد المتوسطي. وبذلك، جعل كل الجهود تحت اشراف هيئة واحدة single entity. حيث تعمل فرقة العمل هذه على قيادة وتنسيق مبادرات الأوروبول الخاصة بتأمين الحدود. وفي إطار بلورة مشروع الشرطة وتسيير الحدود الأورو-متوسطين، فهي مسؤولة عن²⁷:

- التخطيط والتنسيق لسياسات تسيير وإدارة أمن الحدود.
- تعزيز قدرات وأمن الحدود في البلدان الاعضاء.
- تطوير الشراكات مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد العملياتية للمبادرات الامنية لتسيير الحدود.
- تسيير جمع وتحليل المعلومات.
- تبليغ المصالح المختصة الأعضاء بالمعلومات التي تخصهم حول مختلف الأنشطة الإجرامية.
- تسهيل التحقيقات.

■ الأوروجيست

بما أن اختصاصات الأوروجيست تشمل كل أنواع الإجرام مثل الإرهاب، المتاجرة غير الشرعية في المخدرات تزوير العملة، غسيل الأموال، الإجرام المعلوماتي وغيره، تعنى الوكالة في إطار بلورة مشروع أورو-متوسطي في مجال القضاء والشرطة بالمهام المختصة التالية:²⁸

- خلق جماعة دولية محترفة من القضاة والمحامين والكتاب في اطار خدمة العدالة المنفتحة والحديثة.
- تبادل المعلومات في استعمال التكنولوجيا الدولية واستعمال التجهيزات الأخرى ذات التقنية العالية لتشجيع عمليات التحقيق الجنائية.
- استكشاف الإمكانيات للمشاركة في المبادرات الأوروبية في مجالات منع استفحال الجريمة المنظمة ومنع حدوث الجرائم وعلم القضاء.
- تطوير إمكانيات وشروط التعاون وتبادل المعلومات مع شبكة القضاء الأوروبية في القضايا الإجرامية.

- تبادل المعلومات التقنية والممارساتية والإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وبين التطبيقات القانونية لدول الجوار المتوسطي، بما فيها تسليم المتهمين والتقديم المتبادل للعون القانوني.
- حماية المعلومات: استكشاف الإمكانيات للالتحاق بمجلس اتفاقية أوروبا لحماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للمعلومات الشخصية.
- تطوير تطبيق القانون والتعاون القضائي بين الدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي وبلدان الجوار المتوسطي في مجال تبادل الخبرات والتجارب لأفضل الممارسات ومكافحة الجريمة المنظمة خاصة فيما يتعلق بالمتاجرة بالبشر وتبادل المعلومات في أنماط ونماذج وطرق العمل.
- تدعيم التعاون في مجالي القضاء والشرطة في إطار حماية الشهود وتقديم العون للضحايا.
- تطوير التعاون بين كل من السلطات القضائية وشرطة بلدان الجوار المتوسطي والدول الأعضاء من خلال دعم الاشتراك في مشروع التدريب القضائي الأورو-متوسطي الخاص بالقضاة والكتاب والمحامين.

■ الفرون تاكس وتسيير الحدود في المتوسط

في صلب البعد الخارجي لسياسة "العدالة والشؤون الداخلية"، تم إدراج "تسيير الحدود ضمن معظم خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية والتي تتضمن بدورها إجراءات وتدابير خاصة في هذا المجال، مثل تدريب حراس حدود مدنيين وتدابير لجعل وثائق السفر أكثر أمانا. تهدف تلك التدابير إلى "تسهيل انتقال الأشخاص مع الحفاظ على المستوى العالي للأمن أو تحسينه أكثر. حيث تمول سياسة الجوار الأوروبية، باعتبارها وسيلة للتعاون عبر-الحدودي، عملية تسيير الحدود، من خلال برامج مشتركة تم وضعها بين أعضاء الإتحاد الأوروبي والدول المجاورة التي تشترك مع الإتحاد في الحدود البرية أو البحرية. وبتعبير آخر، أصبحت قضية "تسيير الحدود" إحدى المجالات الهامة لسياسة "العدالة والشؤون الداخلية" في بعدها الخارجي. كما أن تسيير الحدود الآن يتم تمويله في إطار الوسائل المتاحة على صعيد العلاقات الخارجية للجماعة الأوروبية. في هذا الصدد، يشكل العمل التنسيقي بين الأوروبول والفرون تاكس ترتيبات التعاون القائم والمقنن سابقا بين دول الإتحاد الأوروبي. نشأ هذا التعاون التنسيقي على أرض الواقع بين جماعات وفرق العمل المختصة. والمكونة من كبار الضباط أو أولئك المكلفين بتطبيق وإنفاذ القانون لدى الدول الاعضاء للإتحاد بدلا من خيار التطور من الأسفل إلى الأعلى.²⁹

■ السببول³⁰ وعمليات التدريب وبناء القدرات

تلعب السببول دورا هاما في وضع مناهج وبرامج مشتركة للتدريب³¹ في إطار البرامج الاقليمية لمشروع الشرطة الأورو-متوسطية، وذلك من خلال:³²

- التعاون في مجال تدريب الشرطة بين أكاديميات وكليات كل من شرطة البلدان المتوسطية والشرطة الأوروبية. بالإضافة إلى التعاون مع السببول عن طريق خلق شبكة من ضباط ومدربي الشرطة وخلق مادة تعليمية (تلقين مقاييس معينة والتدريب على دراسات الحالة).
- خلق تقارير دقيقة في مجال الشرطة.
- الاشتراك في المعلومات حول قوانين خاصة ومحددة.

5- سياسة أوروبية للجوار أم "مأسسة" للتعاون في مجالي الشرطة وتسيير الحدود؟

في الحقيقة، يتم الترويج للتعاون في مجال نقل قضايا الشرطة وتسيير الحدود لدى الجيران المتوسطيين بعرض يتم بطريقة اختيارية من خلال منطوق "المشروطة" التي تدفع بالجيران إلى ترقية البنى المعنية لتطبيق قوانينهم من منظور أمني يعمل على تتبع التحليل العقلاني لموازن الربح والخسارة، في حين أن منطوق "الجمعة" يصر على خلق الشبكات وتعزيز التعاون في مجالي الشرطة والقضاء بالطريقة التي من شأنها أن تعزز البنى الديمقراطية للدول المجاورة³³. تدل هذه الفكرة الأخيرة على تبادل أفضل الممارسات؛ فعملية "جمعة" الفواعل عبر مختلف المنتديات والشبكات، يؤدي أحيانا إلى خلق جماعات أمنية ("مأسسة" قضايا الشرطة وتسيير الحدود). كان لمنطوق "الجمعة" هذا وأن أعيد طرحه في بلاغ المفوضية الأوروبية في 2007، والذي أعلن أنه في إطار سياسة الجوار الأوروبية، تبقى قدرة الإتحاد على تطوير السياسة الخارجية المكملة لعملية التوسيع - التي تعد عملية فعالة في الترويج للتغيير والإصلاح- مرهونة بالنتائج المتوخاة عن عملية النقل³⁴.

صحيح أن هذا المنطق المزدوج هو عامل يوضح التوترات التي قد تظهر بين توجهات السياسة وتوجهات الفوال، إلا أنه رغم ذلك لا يمكن تجاهل مسعى الإتحاد بشكل متزايد إلى إشراك جيرانه من الشركاء المتوسطيين مشاريع أمنية بهدف ضمهم لدوريات الحدود البحرية. وحالة التعاون الثنائي الإسباني-المغربي تبين بأن التعاون مع البلدان الثالثة أصبح واحدا من أهم مكونات تسيير الحدود؛ فعلى الرغم من أن السلطات المغربية قد ابدت تخوفا في البداية بشأن هذا التعاون، إلا أنها في السنوات الأخيرة أبدت رضاها وتفاؤلها بمستقبل هذا التعاون الوثيق بين الطرفين الأوربي والمغربي، خاصة بسبب الواقع الاجتماعي والدرامي للمهاجرين غير الشرعيين عبر الأراضي المغربية ورغبة المغرب في التأثير على الاجندة الأوروبية للهجرة³⁵. في هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى فعالية التعاون الثنائي الإسباني-المغربي في مجال الشرطة وتسيير الحدود، حيث قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلي وادارات، كما دعمت هذه المراكز بنظام "سيف" (SIVE) *Système Intégral de Surveillance Extérieure* - تم عرضه من جهة الحكومة الاشتراكية

الجديدة-، وهو نظام كامل للمراقبة الخارجية لا يزال متواجد الآن في مضيق جبل طارق على بعدي الساحل الأطلنطي والحدود مع الجزائر³⁶، وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق. بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم "شبكة الحصان البحري" لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية بيوغاز جبل طارق بين إفريقيا وأوروبا. ومن شأن هذا الإنجاز مساعدة الدوريات العسكرية البحرية المغربية والاسبانية اللتان تشغلان بشكل مشترك منذ 2003 في إطار التعاون الأمني الأورو-متوسطي لمحاربة الشبكات المختصة في تهريب البشر التي تعتمد على تجهيزات ومعدات لوجستية جد متطورة. كما يُعد قرار خلق مخفر للشرطة مشترك في جويلية 2008 نقلة نوعية في إطار التعاون الاسباني- المغربي في مجال الهجرة³⁷ والمدعم لعملية نقل قضايا "العدالة والشؤون الداخلية" في المنطقة، وبذلك التوجه أكثر نحو "مأسسة" التعاون في مجالي الشرطة وتسيير الحدود.

كما لا يزال تعاون دول الجوار تعاوننا حاسما في إطار تطبيق أنظمة الرقابة الأوروبية؛ ففتح مكتب التعاون الأورو-متوسطي جاليليو في القاهرة في 2004 والمسؤول عن برنامج ميدا جاليليو (MEDA GALILEO)، يدل على استعداد الاتحاد الأوروبي لمساعدة الشركاء المتوسطيين على تطوير تقنيات المراقبة التي تبدو حاسمة في المستقبل بخصوص مستقبل نظام المراقبة الأورو-بي. معظم خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية تتضمن قضية المشاركة في تطوير نظام المراقبة العالمية للأقمار الصناعية (GNSS) Global Navigation Satellite System في المتوسط. والاتفاقيات مع إسرائيل والمغرب تم تغطيتها لهذا الأمر بشكل تام. إن تطوير نظام المراقبة الأوروبي يؤكد الاتجاه العام في أوروبا والمتعلق بتعزيز الحدود الخارجية وإضفاء الطابع العسكري والمعلوماتي عليها. حيث أصبحت تقنيات التكنولوجيا أمرا محوريا ومركزيا في بناء، تسيير و"مأسسة" الحدود المتوسطة³⁸.

6- التعاون الأورو-متوسطي في مجالي الشرطة وتسيير الحدود: التحديات المؤسسية، التكنولوجيا والأخلاقية.

-التحدي المؤسسي

إن التعاون الأورو-متوسطي في مجالي الشرطة وتسيير الحدود، وكما يشير إليه أليس هيلز (Alice Hills)³⁹، يقوم على "عدد من الفرضيات المشتركة والاحتميات السياسية والضرورة الوظيفية، والوقائع الاجتماعية"، التي تؤدي إلى سياسة جزأة⁴⁰. إن "مأسسة" الشرطة وتسيير الحدود خاصة من خلال العمليات البحرية التي تقوم بها الفرونتكس في المتوسط هي عمليات تدل على هذه الفرضيات المشتركة والاحتميات السياسية والضرورة الوظيفية التي تعيق قدرة الدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي على التصدي بشكل فعال للتهديدات الأمنية الهجينة والجديدة وفي مقدمتها الهجرة الشرعية والإرهاب.

إن غياب الإغراء الاستراتيجي ضمن عروض الإتحاد المقدمة إلى الجيران في الضفة الجنوبية من المتوسط، يُنقص من مصداقية تأثير مبادراته للنهوض بواقع الإصلاحات الشاملة. يقوم الإغراء

الإستراتيجي في الواقع على إمكانية وضع ورقة اكتساب العضوية في الإتحاد على طاولة المفاوضات وحتى اكتساب العضوية في الحلف الأطلسي في سياق آخر-، والانضمام بذلك إلى المجموعة الأورو-أطلسية التي بلغت أوج تطورها اقتصاديا وقمة تفوقها استراتيجيا. هذه الآلية التي يشهد لها الميدان بنجاحها مع دول الشرق، لا يمكن أن تتجاوز معها البلدان ما لم يُطرح منظور اكتساب عضويتها يوما ما في الإتحاد الأوروبي⁴¹. وباستثناء الانضمام، تُظهر عمليات "الأمننة" خارج الحدود الإقليمية للإتحاد وجود غاية محدودة في السياق المتوسطي.

التحدي التكنولوجي

إن تقنيات المراقبة وتسيير الدوريات ليست بالقضية المحايدة، بل أصبحت آليات للحكومة الحديثة مع وجود خطر تداعيات متباينة لجماعات مختلفة من الافراد خاصة بين داخل وخارج الحدود الإقليمية للدولة الواحدة⁴². الأمر الذي يثير قضية حساسة بخصوص فرص مناولة تكنولوجيات الرقابة إلى الأنظمة الاستبدادية في الجنوب المتوسطي. وهي معضلة تقرر بضرورة تعاون الاتحاد الاوروبي مع الوكالات الاستخباراتية ووكالات تطبيق القانون خاصة في مجالي الشرطة وتسيير الحدود، وهي وكالات لا تتمتع باستقلاليتها عن السلطات التنفيذية كما أنها لا تطبق المبادئ الأساسية للعدالة. فرغم أن دول الإتحاد الأوروبي تشترك مع دول الجوار المتوسطي في القراءة الأمنية على الصعيد الإستراتيجي، من خلال مجالات التعاون الأمني كما هو الحال بالنسبة للتعاون في مجالي الشرطة وتسيير الحدود الموجودة ضمن مدركات التهديد وعلى رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة، إلا أنه لا يوجد هناك "أمن متوسطي" بقدر ما يوجد هناك "أمن في المتوسط" لسبب بسيط، يعود بالدرجة الأولى للفوارق الضخمة، ليس فقط في القدرات العسكرية، ولكن في مدركات التهديد أيضا. (فالدول الأوروبية والعربية لا تتفق في تشخيص مشكلة إسرائيل على سبيل المثال). فكلما ازداد أمن الدولة، كلما ازداد امن المواطنين، الأمر الذي يقر بوجود خلل على الصعيد الاستراتيجي وعلى المستوى الدولي أيضا.

التحدي الاخلاقي

يرتبط البعد الأخلاقي للتعاون الأورو-متوسطي في مجالي الشرطة وتسيير الحدود ارتباطا وثيقا بالقيم الأخلاقية التي اختارها الإتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء كمبادئ موجهة لنشاطاته الخارجية، حيث تعتبر حقوق الانسان واحدة من أهم هذه المبادئ. فبتصدير التكنولوجيات الجديدة لتسيير الحدود لدى الشركاء الجنوبيين، أين تظهر بقوة مسألة معايير حماية البيانات الشخصية محل ريبية وشك، تظهر قضية التوافق بين الخطاب الأوروبي للدمقرطة وحرص الإتحاد على تحسين وتطوير التعاون الأمني مع الدول المتوسطية. فعلى الرغم من أن المعايير المزدوجة هي مشتركة في السياسات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر، إلا أنه لا تزال هناك الحاجة لضمان أن نقل وتصدير التكنولوجيات، ستتبعه وسائل كافية لضمان استعمالها وتأطيرها في إطار دولة القانون والبنى الديمقراطية.

علاوة على ذلك، فإن نقل تكنولوجيات تسيير الحدود يعد اشكالية من نوع خاص، عندما تكون المجتمعات المدنية ضعيفة وعندما تكون هناك نقص في الرقابة الديمقراطية. كما أن طموح الدول المتوسطة هو اللحاق بالركب الحضاري من حيث الظفر بتكنولوجيات المراقبة، إلا أنه من المهم أيضا اللحاق بالركب الحضاري من حيث الامتثال لقواعد وقوانين دولة القانون.

7- آفاق التعاون الأورو-متوسطي في مجالي الشرطة وتسيير الحدود: نحو قوة دفاعية-أمنية

مشتركة؟

ترتبط مسألة تفعيل التعاون عبر الحدودي في المجال الأمني بصفة عامة، بالتطور التكنولوجي. وهذا ما أكدت عليه المفوضية الأوروبية مؤخرا، من خلال تدعيمها لإنشاء نظام مراقبة أوروبي (European (ESS) (Surveillance System)، يسعى للتأثير في الشراكات الأمنية المستقبلية في المنطقة. لهذا سنسلط الضوء هنا، على الدراسة التي اجرتها الفروننتكس في هذا الشأن، وهي دراسة تتعلق بتعزيز ورصد ومراقبة الحدود البحرية الجنوبية للاتحاد الاوروبي بالإضافة إلى خلق شبكة الدوريات الساحلية التابعة للمجلس الاوروبي. وكان ذلك في 15-16 ديسمبر 2005. تبحث دراسة (BORTEC) في الجدوى التقنية من إنشاء نظام مراقبة أوروبي والذي سيشمل في البداية على الحدود البحرية الجنوبية للاتحاد الاوروبية.⁴³ تبحث الدراسة في الطرق التي بموجبها تطبق تكنولوجيا المراقبة مثل نظام الأقمار الصناعية الأوروبية الخاصة بوكالة الفضاء الأوروبية غاليليو (GALILEO) النظام العالمي للملاحة والأقمار الصناعية الذي يمكن أن يصبح مندمجا ضمن النظام الأوروبي لمراقبة الحدود "الأوروسير" (EUROSUR) "système européen de surveillance des frontières"⁴⁴. حيث سيعمل نظام المراقبة هذا على خلق التآزر بين أنظمة المراقبة للدول الأعضاء المعنية على الحدود الجنوبية. وكمحلة ثانية، ترى المفوضية الأوروبية أن النظام الاوروبي لمراقبة الحدود هذا سيحل تدريجيا محل نظام المراقبة للدول الاعضاء على الحدود البرية والبحرية، كما ترى أنه سيوفر حلا ناجعا وفعالا وغير مكلف في نفس الوقت من خلال الجمع بين أنظمة الرادار وأنظمة مراقبة الاقمار الصناعية مثل البرنامج الاوروبي لمراقبة الأرض أو ما يسمى بالمراقبة العالمية للبيئة والأمن (Global Monitoring for Environment and Security (GMES)). وفيما يخص الحدود الجنوبية البحرية، سيعمل الأوروسير على تكملة النظام الحالي (Safe Sea Net system)⁴⁵ الذي هو في طريقه للتطور بهدف مراقبة تحركات السفن. كما أن صناديق الحدود الخارجية التي تم إنشائها مؤخرا، تعمل على تمويل نظام المراقبة للدول الأعضاء⁴⁶، وهذا منذ 2008 من خلال الفروننتكس.

في النهاية، يمكن القول أنه من شأن إضفاء هذا البعد التقني على التعاون الاورو-متوسطي في مجالي الشرطة وتسيير الحدود أن يساهم في إصلاح قطاع الأمن بشكل عام في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو الأمر الذي يستدعي اصلاح السياسات الأمنية الخاصة بالبلدان المعنية، وتكامل هذه

السياسات عن طريق دعم اجراءات تسيير الحدود ودمجها مما يساهم في بناء القدرات الدفاعية لهذه الدول المتوسطة. وهي اجراءات لا بد من تطويرها كوسيلة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود والأعمال الارهابية، بالإضافة إلى ضرورة تطوير الحرية الأمنية لتتنقل الأشخاص.⁴⁷ إن صياغة نماذج استراتيجية أمنية مشتركة في هذه المجال الحساس وبتقنياته التكنولوجية الحديثة وحده كفيل بدعم استراتيجيات الدفاع الوطني للدول المعنية، خاصة في ظل تنامي التحديات والتهديدات الأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي في المنطقة المتوسطة.

خاتمة

صفوة القول، إن بلورة سياسات أمنية-دفاعية مشتركة في الفضاء المتوسطي في مجالي الشرطة وتسيير الحدود كفيل بصياغة نماذج استراتيجية أمنية من شأنها أن تدعم الدفاع الوطني لهذه الدول المتوسطة خاصة في ظل تنامي التحديات والتهديدات الأمنية على شريط الحدود المتوسطة. فالتعاون في مثل هكذا مجال حساس، تقني وحديث كفيل بإضفاء الايجابية والفاعلية في معالجة القضايا المتعلقة بالإجرام الخطير وذلك من خلال وضع أساليب جديدة توسع من دائرة اختصاص القضاة وضباط الشرطة القضائية دون إهماله لحماية الحريات الفردية، واحترام قرينة البراءة عن طريق مراقبة أعمال الشرطة القضائية من طرف القضاة. كما أن وضع إجراءات تسمح بمكافحة الإجرام الخطير حتى تعطي للشرطة صلاحيات أوسع في مجال البحث والتحري والتسرب واعتراض المرسلات، وتسجيل المكالمات والتقاط الصور، سيما عند التحقيق في جرائم المخدرات، تبييض الأموال والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال والجرائم المتعلقة بأنظمة المعالجة للمعطيات الآلية وهذا لمسايرة الأنظمة القانونية في العالم بل لمواجهة ذلك الاطار الاوسع من الالتزامات الدولية المستمدة من تفاعل مختلف النظم القانونية.

الهوامش:

Sarah Wolff, "Border management in the Mediterranean: internal, external and ethical challenges", **Cambridge Review of International Affairs** 2 (June 2008): p. 253.

²Robertson Roland, "Globalization or glocalization?", in: Roland Robertson/Kathleen E. White (ed.), **Globalization: critical concepts in sociology**, (London/New York: Routledge 2003), p.31

³Wilfried Bolewski, **Diplomacy and International Law in Globalized Relations**, (Berlin : Springer, 2007), p. 27.

⁴ M. Anderson & E. Bort , **The frontiers of the European Union** (New York : Palgrave, 2001), p. 23.

⁴ عبد النور بن عنتر، "التحديات الهجينة"، **صحيفة العربي الجديد**، (تم تصفح الموقع في 04 / أكتوبر 2014).
<<http://www.alaraby.co.uk/opinion/932ee80c-0a99-4c92-91ae-4a70123f20b2#sthash.XShzBUz.dpuf>>

⁵ عبد النور بن عنتر، "الجزائر ومعضلة تأمين الحدود"، **صحيفة العربي الجديد**، (تم تصفح الموقع في: 2014/10/11).

<<http://www.alaraby.co.uk/opinion/85be481e-684a-403a-84eb-477be274dc34>>

⁶ نفس المرجع.

⁷Sarah Wolff, "Border management in the Mediterranean: internal, external and ethical challenges", op., cit, p. 254.

⁸ A. Zolberg, "The archeology of "Remote control"". In. A. Fahrmeir, O. Faron and P. Weil (eds), **Migration control in the North Atlantic world** (New York: Berghahn Books, 2003), pp. 195,196.

⁹Sandra Lavenex, "The External Face of Europeanization: Third Countries and International Organizations". In. Thomas Faist and Andreas Ette (eds). **The Europeanization of national policies and politics of immigration between autonomy and the European Union** (New York: PALGRAVE MACMILLAN: 2007), p. 247

¹⁰Alice Hills, 'Towards a rationality of democratic border management' in Marina Caparini and Otwin Marenin (eds) **Borders and security governance: managing borders in a globalised world** (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces DCAF, 2006), p. 33.

¹¹ **Eurojust** وكالة تابعة للإتحاد الأوروبي تتعامل مع مسائل التعاون القضائي، تم التوقيع عليها في 28 فيفري 2002 كما تم تأسيسها والدخول بها إلى ميدان التطبيق في نفس العام. مقرها حاليا بلاهاي بهولندا. تتألف الوكالة من وكلاء النيابة الوطنيين والقضاة أو ضباط الشرطة من ذوي الكفاءات المتساوية من كل دولة عضو في الإتحاد. **Europol** (European Police Office) /المكتب الأوروبي للشرطة) وكالة الإتحاد الأوروبي للاستخبارات الجنائية، أصبحت تعمل رسميا في جويلية 1999. مقرها حاليا بلاهاي بهولندا. تم التوقيع عليها عام 1998، وتم تأسيسها في 1 جويلية 1999.

¹² **Frontex** (من اللغة الفرنسية: "Frontières extérieures for "external borders") وكالة أوروبية لإدارة التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي)، مسؤولة عن تنسيق نشاطات حراس الحدود الوطنية الخاصة بضمن أمن حدود أوروبا مع الدول غير الأعضاء. مقرها بوارشو ببولندا. تأسست الوكالة في الفاتح من ماي 2005، أما أشغالها فبدأت في 3 أكتوبر 2005.

¹³Sarah Wolff, "Judicial and police cooperation in the Mediterranean: EU's institutional actorness by the backdoor?", p.4. (Consulted on 12-11 2010).

¹⁴Cyrille J.C.F. Fijnaut ,and Jannemieke, **The Future of Police and Judicial Cooperation in the EU**, (USA: Martinus Nijhoff Publishers, 2010).

¹⁵ بموجب لائحة المجلس رقم 2007/2004 (L349/1, OJ 2004)، تم انشاء الوكالة الاوروبية لتسيير التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي. يمكن القول أن الوكالة الاوروبية للأوربية للحقوق الاساسية (FRA) (Fundamental Rights Agency) التي تم تأسيسها بموجب لائحة المجلس رقم 2007/168 (L53/1, OJ 2007)، تدرج ضمن الأهداف المسطرة لسياسة "العدالة والشؤون الداخلية"، حيث تم اعتمتد الوكالة بموجب المادة الحالية (TFEU 352)، في حين أنها لم تحز على مهارات فيما يتعلق بتشريعات الركيزة الثالثة. لكن مع دمج الركائز، ينبغي اعتبارها الوكالة المختصة الكفيلة بتقديم الدعم والخبرات للاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء في مجال الحقوق الاساسية عند دخول القانون حيز التنفيذ.

¹⁶ حيث بموجب قرار المجلس (JHA/187/2002) تم إنشاء الاوروجيست بهدف تعزيز مكافحة الجرائم الخطيرة، وبموجب قرار المجلس (JHA/681/2005) / (L63/1, OJ 2002)، تم انشاء المدرسة الاوروبية للشرطة، كما ألقى قرار (JHA, OJ 2005, L256/63/820/2000) الاتفاقية بخصوص انشاء المدرسة الاوروبية للشرطة (اتفاقية الاوروبول بموجب قرار (C316/2, OJ 1995).

¹⁷Council Decision 2009/371/JHA, establishing the European Police Office (Europol), OJ 2009, L121/37.

¹⁸ اليوروداك (Eurodac) هو نظام معلوماتي واسع النطاق يحوي على البصمات الرقمية لطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين الموجودين على اقليم الاتحاد الاوروبي. وتساعد قاعدة البيانات هذه على التطبيق الفعال لاتفاقية دبلن المتعلقة بمعالجة طلبات اللجوء. أنظر:

«Eurodac, Le contrôleur Européen de la protection des données», (Consulted on 12-10 2014).

< <https://secure.edps.europa.eu/EDPSWEB/edps/Supervision/Eurodac> >

¹⁹Jorrit J. Rijpma, "Justice and Home Affairs Agencies: Governing the Area of Freedom Security and Justice after Lisbon", (Paper presented at the ECPR Fifth Pan-European Conference, Porto 24-26 June 2010), p. 6.

²⁰Chiti, E., 'An important part of the EU's institutional machinery: Features, problems and perspectives of European agencies', 46 CMLRev 5, 1398.

²¹Article 37(1), Europol Decision.

²² Geradin, D. and Petit, N., 'The Development of Agencies at EU and National Levels: Conceptual Analysis and Proposals for Reform' (New York, Jean Monnet Working Paper 01/04, 2004), 15.

²³Sergio Carrera, 'The EU border management strategy: Frontex and the challenges of irregular immigration', (CEPS Working Documents, 2007), p. 17.

²⁴Article 7, CEPOL Decision.

²⁵INTERPOL: "Border management: Fighting terrorism and transnational crime through effective border management", (Consulted on 11-10-2014)

<<http://www.interpol.int/fr/INTERPOL-expertise/Border-management>>

²⁶National Indicative Programme 2000–2006.

²⁷Aden, H., 'Administrative Governance in the field of EU Police and Judicial Cooperation,' in: Hofmann, H. and Türk, A. (Eds), **EU Administrative Governance** (Cheltenham, Edward Elgar, 2006), p. 351.

²⁸CEPOL كلية الشرطة الأوروبية، تم تأسيسها في 2005 كوكالة تابعة للاتحاد الأوروبي. مقرها حاليا ببرامشيل ببريطانيا. تجمع الوكالة ضباط الشرطة الأكابر عبر كامل تراب أوربا، بهدف تشجيع التعاون عبر الحدودي في مجال مكافحة الجرائم، والحفاظ على الأمن العام وعلى القانون والنظام. كما تعمل على إدارة عمليات التدريب منذ 2001.

²⁹Article 7, CEPOL Decision.

³⁰Regional Programmes: MEDA/JAI Programmes.

³¹Nicole Wichmann. 'The intersection between justice and home affairs and the European neighbourhood policy: stocktaking logics, objectives and practices', op. cit., p. 6.

³²Sarah Wolff, "The Mediterranean dimension of EU's internal security", op. cit., p. 158.

³³Sarah Wolff, "Border management in the Mediterranean: internal, external and ethical challenges", op., cit. pp. 256-257.

³⁴Laura Feliu Martinez, "Les migrations en transit au Maroc: attitudes et comportement de la société civile face au phénomène", *L'Année du Maghreb* (Paris : CNRS EDITION, 2009), p. 347..

³⁵Ibid., p. 347.

³⁶Sharon Pardo and Zemer Lior, 'Towards a new Euro-Mediterranean neighbourhood space', *European Foreign Affairs Review* 10 (2005): p. 68.

³⁷Alice Hills, 'Towards a rationality of democratic border management' in Marina Caparini and Otwin Marenin, op. cit. p. 32.

³⁸Sarah Wolff, "Border management in the Mediterranean: internal, external and ethical challenges", op., cit. p. 257.

³⁹Abdenmour Benantar, "Politique European de voisinage et le Maghreb". In. Benantar Abdenmour (dir). *Europe et Maghreb: voisinage immédiate, distanciation stratégique*, (Algiers: CREAD, 2010), p. 99.

⁴⁰Sarah Wolff, "Border management in the Mediterranean: internal, external and ethical challenges", op.,cit. p. 266

⁴¹Council of the European Union 2006; General Secretariat 2007.

⁴²(EUROSUR) هو نظام لتبادل المعلومات بخصوص مراقبة الحدود الأوروبية، يهدف إلى تحسين تسيير الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. عن طريق الأوروسير، بإمكان أعضاء الشبكة أن يتشاركوا البيانات المتعلقة بالحدود عن كذب وفي وقت وجيز جدا. يشمل النظام على برنامج مشترك لتكنولوجيا المعلومات، يعمل على تمكين السلطات المشاركة في إطاره من تقييم ورؤية الوضع على الفور في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ما وراء الحدود الخارجية للاتحاد. حيث يتم ذلك من خلال ثلاث مراحل معلوماتية-إعلامية: الاحداث، المعلومات التشغيلية، والتحليل. تم تطوير هذا المظام من قبل الفرونتكس وبالتشاور الوثيق مع سلطات الحدود للدول الاعضاء. وهذا بعد المبادرة التي القت بها المفوضية الأوروبية في 2008. أنظر على موقع الفرونتكس، (تم تصفح الموقع في: 2014/10/15).

<<http://frontex.europa.eu/intelligence/eurosur>>

⁴³ نظام شبكة البحر الأمان (SAFESEANET) هو برنامج أوروبي لتبادل البيانات البحرية بين السلطات البحرية للدول الاعضاء للاتحاد الأوروبي. ويعتبر البرنامج بمثابة الحل على شبكة الانترنت والقائم على مفهوم قاعدة البيانات الموزعة. يكمن هدف البرنامج الرئيس في جمع ونشر وتبادل وتنسيق البيانات البحرية. كما تساعد هذه الشبكة على الاتصال بين السلطات على المستوى المحلي/ الاقليمي وبين السلطات المركزية. وبذلك، تساهم الشبكة للحوول دون وقوع حوادث في البحر. وبذلك منع حدوث تلوث بحري. كما أن تنفيذ تشريعات أمانة بحرية أوروبية من شأنها أن تكون أكثر كفاءة.

SAFESEANET: Safe Sea Network, (Consulted on 15-10 2014).

<<http://ec.europa.eu/idabc/en/document/2282/5926.html>>

⁴⁴Sarah Wolff, "Border management in the Mediterranean: internal, external and ethical challenges", op., cit. p. 265

⁴⁵ Gemma Collantes Celador Eduard Soleri Lecha and others, "Stuart Reigeluth Fostering an EU Strategy for Security Sector Reform in the Mediterranean :Learning from Turkish and Palestinian Police Reform Experiences", EuroMesco 22 January 2008. (Consulted on 16-10 2014.).

<http://openaccess.city.ac.uk/2194/1/Fostering%20an%20EU%20Strategy%20for%20Security%20Sector%20Reform%20in%20the%20Mediterranean.pdf>

1 - المراجع باللغة الأجنبية

A-Ouvrages

- 1- Anderson M. & Bort E, **The frontiers of the European Union**, New York : Palgrave, 2001.
- Zolberg A, "The archeology of "Remote control"". In. A. Fahrmeir, O. Faron and P. Weil (eds), **Migration control in the North Atlantic world**, New York: Berghahn Books, 2003.
- 2- Benantar Abdennour, "Politique European de voisinage et le Maghreb". In. Benantar Abdennour (dir). **Europe et Maghreb: voisinage immédiate, distanciation stratégique**, Algiers: CREAD, 2010.
- 3- Fijnaut Cyrille J.C.F and ,Jannemieke, **The Future of Police and Judicial Cooperation in the EU**, USA: Martinus Nijhoff Publishers, 2010.
- 2- Hills Alice, 'Towards a rationality of democratic border management' in Marina Caparini and Otwin Marenin (eds) **Borders and security governance: managing borders in a globalised world** (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces DCAF, 2006): 32-47.
- 3- H. Aden, 'Administrative Governance in the field of EU Police and Judicial Cooperation,' in: Hofmann ,H. and Türk, A. (Eds), **EU Administrative Governance**, Cheltenham, Edward Elgar, 2006.
- 3-Lavenex Sandra, "The External Face of Europeanization: Third Countries and International Organizations". In. Thomas Faist and Andreas Ette (eds). **The Europeanization of national policies and politics of immigration between autonomy and the European Union**, New York: PALGRAVE MACMILLAN: 2007.
- 4- Roland Robertson, "Globalization or glocalization?", in: Roland Robertson/Kathleen E. White (ed.), **Globalization: critical concepts in sociology**, London/New York: Routledge 2003.
- Bolewski Wilfried, **Diplomacy and International Law in Globalized Relations**, Berlin : Springer, 2007.

C- Périodiques

- 1-Carrera Sergio, The EU border management strategy: Frontex and the vhallenges of irregular immigration", CEPS Working Documents, 2007.
- 2-D. Geradin and N. Petit, 'The Development of Agencies at EU and National Levels: Conceptual Analysis and Proposals for Reform', New York, Jean Monnet Working Paper 01/04, 2004.
- 3-E. Chiti, 'An important part of the EU's institutional machinery: Features, problems and perspectives of European agencies', 46 CMLRev 5, 1398.
- 4-Martinez Laura Feliu, "Les migrations en transit au Maroc: attitudes et comportement de la société civile face au phénomène", **L'Année du Maghreb**, Paris : CNRS EDITION, 2009.
- 4- Pardo Sharon and Lior Zemer, 'Towards a new Euro-Mediterranean neighbourhood space', **European Foreign Affairs Review** 10 (2005): 39-77
- 5-Rijpma Jorrit J., "Justice and Home Affairs Agencies: Governing the Area of Freedom Security and Justice after Lisbon", Paper presented at the ECPR Fifth Pan-European Conference, Porto 24-26 June 2010.
- 6-Wolff Sarah, "Border management in the Mediterranean: internal, external and ethical challenges", **Cambridge Review of International Affairs** 2 (June 2008): 253-271

2- المواقع الإلكترونية

1- بن عنتر عبد النور، "التحديات الهجينة"، صحيفة العربي الجديد، (تم تصفح الموقع في 04 / أكتوبر 2014).
<<http://www.alaraby.co.uk/opinion/932ee80c-0a99-4c92-91ae4a70123f20b2#sthash.xXShzBUz.dpuf>>

2- بن عنتر عبد النور، "الجزائر ومعضلة تأمين الحدود"، صحيفة العربي الجديد، (تم تصفح الموقع في: 2014/10/11).

<<http://www.alaraby.co.uk/opinion/85be481e-684a-403a-84eb-477be274dc34>>

E- Electronic Resources

3- Collantes Gemma, Eduard Celado, Lecha Soleri and others, "Stuart Reigeluth Fostering an EU Strategy for Security Sector Reform in the Mediterranean :Learning from Turkish and Palestinian Police Reform Experiences", EuroMesco 22 january 2008. (Consulted on 16-10 2014).).

<<http://openaccess.city.ac.uk/2194/1/Fostering%20an%20EU%20Strategy%20for%20Security%20Sector%20Reform%20in%20the%20Mediterranean.pdf>>

4-Eurodac, Le contrôleur Européen de la protection des données », (Consulted on 12-10 2014).

< <https://secure.edps.europa.eu/EDPSWEB/edps/Supervision/Eurodac> >

INTERPOL: "Border management: Fighting terrorism and transnational crime through effective border management", (Consulted on 11-10-2014)

<<http://www.interpol.int/fr/INTERPOL-expertise/Border-management>>

5- SAFESEANET: Safe Sea Network, (Consulted on 15-10 2014).

<<http://ec.europa.eu/idabc/en/document/2282/5926.html>>.